مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد 11 ،العدد 01 ، نوفمبر 2026، ص - ص: 183-214

قواعد التحويل عند الرضي في شرح كافية ابن الحاجب

Rules of Transformation (Morphological Alteration) according to al-Raḍī in His Commentary on Ibn al-Ḥājib's *al-Kāfiya*"

عبد القادر بن شبيرة (*)
جامعة الجزائر02 (الجزائر)، chabira173001@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/ 10/26 **تاريخ القبول:**12/ 11/ 2026 **تاريخ النشر:** 2026/ 11/25

الملخص

إبراز ملامح التفكير اللغوي في الفكر العربي اللساني وتجنبا للفصل بين الدرس اللغوي العربي التراثي والدرس اللغوي الغربي إذ جمعت هذه الدراسة بين الدراسات التراثية والمعاصرة، وتم توظيف النظريات اللسانية الحديثة لكشف خبايا التراث العربي ، والمقصود هنا التطرق الى الجوانب اللغوية والتركيبية التي أشار إليها الرضي وفق مقاربة لسانية حديثة مثل :قضية التقديم والتأخير الوظيفة والغاية ، وكذا عناصر التحويل (الزيادة في مبنى اللفظ) مثل: النفي، الاستفهام- السؤال- التعريف، التعجب،التوكيد، الحذف .....وغيرها من أوجه الزيادة ودلالاتها المختلفة ، ومواكبتها للدراسات اللسانية الحديثة.

الكلمات الدالة: قضية التقديم والتأخير، عناصر التحويل، الزيادة في مبنى اللفظ، أوجه الزيادة ودلالاتها.

Abstrac:

This study aims to highlight the features of linguistic thought in Arab linguistic scholarship. To avoid separating the traditional Arabic linguistic tradition from Western linguistics, it brings together classical and contemporary scholarship, drawing on modern linguistic theories to uncover the hidden insights of the Arab heritage. It examines the linguistic and syntactic aspects addressed by al-Raḍī through a modern linguistic approach, including the question of fronting and postponing (*al-taqdīm wa-l-ta'khīr*), together with its function and purpose, as well as the elements of transformation (additions to the form of the utterance), such as negation, interrogation (questioning), definiteness, exclamation, emphasis, and ellipsis, among other forms of addition, along with their varied meanings and their alignment with modern linguistic studies.

Keywords: Darius – Persia – Egypt – policy – tolerance.

1 مقدمة:

يشهد الدرس اللساني المعاصر عودةً متجددة إلى التراث اللغوي العربي، لا بدافع الاحتفاء به فحسب، بل بغرض اختبار قدرته على الإسهام في الأسئلة التي تشغل اللسانيات الحديثة، ومنها سؤال العلاقة بين بنية الجملة ودلالتها، وكيف تتولد التراكيب وتتحول من صورة إلى أخرى. وفي هذا السياق يبرز كتاب شرح الكافية لرضيّ الدين الاستراباذي (ت 686هـ) بوصفه من أنضج المصنفات النحوية في تاريخ العربية. فقد جمع فيه صاحبه بين دقة التقعيد النحوي وعمق التعليل المنطقي والدلالي، وتجاوز في كثير من مواضعه الوصف الشكلي لأواخر الكلم إلى تفسير العلاقات التي تحكم أجزاء التركيب وما يطرأ عليها من تغيير لأغراض مقصودة.

وقد ظهرت في القرن العشرين النظرية التوليدية التحويلية على يد تشومسكي، فأحدثت تحولاً في النظر إلى اللغة، إذ فرّقت بين بنية عميقة تمثل الأصل الذهني للجملة وبنية سطحية تمثل صورتها المنطوقة، وجعلت التحويل جسراً بينهما. ويقوم التحويل في هذه النظرية على عمليات أساسية هي الزيادة والحذف وإعادة الترتيب. وهذه العمليات، وإن صيغت بمصطلحات حديثة، لها نظائر في مباحث النحاة العرب، وإن اختلفت المنطلقات الفلسفية والمنهجية بين الطرفين.

ومن هنا تنطلق هذه الدراسة، التي تروم تقريب الدرس اللغوي التراثي من الدرس الغربي الحديث، وتجنب الفصل بينهما، وذلك بتوظيف المفاهيم اللسانية الحديثة في كشف ما انطوى عليه التراث من أفكار لم يُسلَّط عليها الضوء. وهي لا تدّعي أن الرضي صاحب نظرية تحويلية بالمعنى التشومسكي، ولا تسعى إلى إسقاط مقولات حديثة على نص قديم قسراً. غايتها بيان أن التفكير النحوي عنده كان واعياً بأن التراكيب تتغير بحسب مقاصد المتكلم، وأن هذا التغير محكوم بقواعد وضوابط.

وتتحدد إشكالية البحث في الأسئلة الآتية:

- إلى أي مدى تقترب معالجة الرضي لظواهر التقديم والتأخير والزيادة والحذف من مفهوم التحويل في النحو التوليدي التحويلي؟
- كيف ربط الرضي بين التغيير في بنية التركيب وما يترتب عليه من أثر دلالي ووظيفي؟
- هل يمكن أن نلمح في كلامه ما يوازي التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستعيناً بإجراءات النحو التحويلي كالتحليل إلى المكونات المباشرة والتمثيل بالمخططات الشجرية، وبالمقارنة مع ما قدمه تشومسكي من أمثلة في اللغة الإنجليزية، من غير إغفال لخصوصية العربية وما تنفرد به من علامات إعرابية ونظام رتبة مرن.

وقد جاءت الدراسة في محورين رئيسين. تناول الأول التحويل الموضعي (التقديم والتأخير)، فبيّن مكانة الرتبة في النظام النحوي عند الرضي، وأغراض التقديم من عناية واهتمام وتخصيص وتوسع وأمن لبس، وفرّق بين التقديم القائم على قصد دلالي والاضطراب في الترتيب الذي يخرج عن نظام العربية. وتناول الثاني عناصر التحويل، وفيه معالجة الزيادة بأوجهها (النفي، والاستفهام، والتعريف، والزيادة الدالة على الزمن، والتعجب، والتوكيد)، ثم الحذف بأنواعه وأسبابه وما أسماه الرضي إضماراً. وختمت الدراسة بأهم النتائج المتوصل إليها.

ونأمل أن تسهم هذه الدراسة في إبراز جانب من أصالة التفكير اللغوي عند الرضي، وفي دعم مسعى الباحثين إلى بناء جسور علمية رصينة بين التراث والحداثة.

2- قواعد التحويل عند الرضي في شرح الكافية

2-1 التقديم والتأخير: تؤدي اللغة وظيفتها بترتيب المفردات وتركيبها، لتبلغ غايتها في الإفادة وهي الإفهام، لأن«العبارة تقوم منطقيا على ترتيب الكلمات، وأن هذا الترتيب يعبر بآن واحد عن حاصل الفكرة وتحليل القول مهما كانت اللغة التي يتم فيها هذا الغرض»[1]، ومن المعلوم أنه إذا«اختل هذا النظام من ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه وهو

الإفهام»[2]، وبعبارة أكثر وضوحا فإن «رتبة كل كلمة داخل التركيب تؤشر مكانتها الخاصة بها»[3].

وقد عبر(عبد القاهر الجرجاني) في نظرية النظم عند الترتيب والائتلاف الحاصل بين أجزاء الكلم بقوله:«لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه سبب من تلك»[4].

ذلك لأن مفردات اللغة لا تمثل إلا«ناحية جامدة من تلك اللغة فإذا انتظمت ورتبت ذلك الترتيب المعين سرت فيها الحياة وعبرت عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان وليست اللغة في حقيقة أمرها إلا نظاما من الكلمات التي ارتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا تحتمه قوانين معينة لكل لغة»[5]،ويرى (يامسليف)«أنه ليست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر تتحدد علاقته بالذي يجاوره»[6].

ويأتي (التقديم والتأخير) في هذا الإطار التنظيمي ليحدث تغييرا في بنية التركيب على وفق (قواعد تحويلية) لتحقيق غرض جديد إذ أن:« أي تعديل في نظام ترتيب الكلمات في التركيب يحدث تغييرا في المعنى»[7]، وقد تنبه(الرضي) أن نظم الكلمات في التركيب هو أساس النحو لذلك أولى «مراعاة تأليف الكلام وحسن النظم القائم على توخي معاني النحو»[8] عنايته الشديدة.

فالتقديم والتأخير الذي يعرف في الدرس اللغوي الحديث بـ (**التحويل الموضعي**Local transformation)[9]، من خصائص المنهج الوصفي، وقد استعمله (الرضي) مثلا في تحديد المستوى الدلالي للتركيب النحوي، وهو عنده يحقق مقاصد كثيرة أهمها مثلا:

أ- رفع اللبس إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا: قال:«والأولى أن يقال في إيجاب تقدم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء: إن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا»[10]، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف وكذا

قد يكون المراد من التقديم (التفاخر) كقوله: «وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك : تميمي أنا إذا كان المراد التفاخر بتميم»[11].

كذا في حديثه عن وظيفة الفعل والفاعل عكس الحرف يقول: «ويصح أن يعترض عليه بالأفعال، فإن "ضرب" وضع يدل على ضاربيه ما ارتفع به، ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره، فإن "ضرب" مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته، بخلاف "من"فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره»[12].

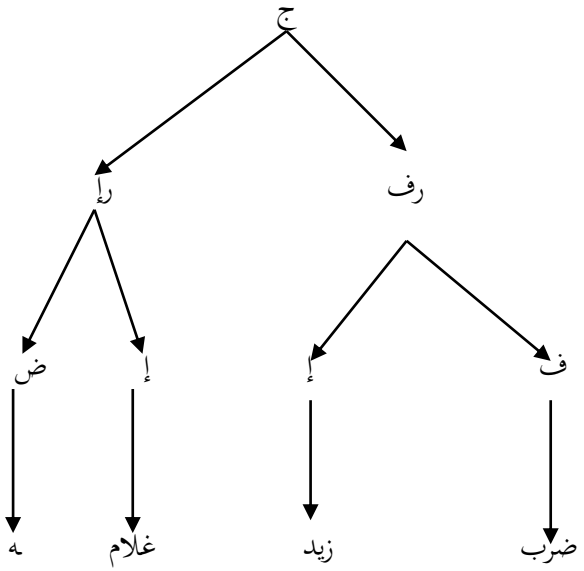
ويتكلم عن أغراض التقديم والتأخير يذكر منها مثلا(العناية والاهتمام)يقول: «ويجب تأخير منصوب الفعل إن كان بنون تأكيد مشددة أو مخففة فلا يقال: "زيدا اضربن" ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الأمر أن الفعل غير مهم وإلا لم يؤخر عن مرتبته أي الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما، فيتنافران في الظاهر»[13].

وفي موضع كلامه عن مرتبة الفاعل في أن أصلها قبل المفعول به لأن الأصل هو الفاعل والمفعول به فضلة يقول: «وهذا بخلاف "ضرب غلامه زيد"، فإن مرتبة المفسر قبل الضمير، ويجو تقديمه عليه، وأجازه البصريون وهو الحق نظرا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسر وحده أي الفاعل أخرنا ما اتصل به المفسر فنقول:إن تقديره "غلامه ضرب زيد: ضرب زيد غلامه" وكذا منعوا: "ما طعامك أكل إلا زيد "، لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بأن قدمته على الفعل وأجازه البصريون وهو أولى، لأن المستثنى سد مسد الفاعل»[14].

ويتبين من النص أنه حلل الجملة إلى مكوناتها الأساسية على غرار ما هو شائع في المنهج الوصفي الحديث فالمكونات الصنفية وهي: الفعل(ضرب) والاسمان (زيد) و(غلامه) يضفي السياق عليها سمات نحوية مستمدة من العلاقات التي تربط بين أجزاء الجملة ومنها العلاقة المعنوية وهي (الإسناد – الفعل والفاعل) و (التخصيص– المفعول به) والعلاقة اللفظية

وهي (الرتبة) و(المطابقة) إلى جانب العلاقة الانتقائية(Selectional Relation) وهذه الإضافة النحوية تؤلف بمجموعها المكون الأساسي(Base Composant).

ولو عبرنا عن تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة(التخطيط الشجري Tree Diagram) لكان شكل بنية الجملة على هذا النحو:



ويتم إجراء (التحويل الموضعي – التقديم والتأخير) ضمن إطار هذا الترتيب وبأسلوب ينسجم ونظام الجملة العربية وهذا ما قاله في كلامه:«نظرا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل فإذا لم يجز تقديم المفسر وحده أي الفاعل أخرنا ما اتصل به المفسر فنقول: إنه تقدير: علاقة "ضرب زيد: ضرب زيد غلامه"»[15]، أي: أن التقديم لم يخل بنظام الجملة العربية ومدار التحويل في هذا الموضع إنما هو على الاهتمام و العناية.لأن حد التعبير أن يكون الفعل مقدما نحو:«المرء يهتم بالحدث أولا، ثم يتجه إلى محدثته لأن الحدث هو الأمر الجديد الذي يعنيه شأنه»[16].

وقد يأتي التقديم و التأخير في إطار التغير البنوي للتركيب النحوي لتنبيه المخاطب وتأكيد الكلام.يقول الرضي: «إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه، متأخر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان فلا دور: أما تقدم المبتدأ فلأنه حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه وفرعا له، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة»[17].

وفي سياق حديثة عن أسباب الحفاظ على الرتبة و تصدير المغير (إن وأخواتها) لعلاقته بالسامع يقول: «وإنما لزم تصدير المغير، الدال على قسم من أقسام الكلام ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر، على ما قصد المتكلم، إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فأخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من أول الأمر على مضمونه خاليا من جميع المغيرات، لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خال عن جميع المغيرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير، فيبقى في حيرة»[18].وهو بذلك يستثني (إن) لأن دوره: "**التوكيد وليس تغيير المعنى**" يقول: ‹‹ وكل واحدة من هذه الحروف تدل على قسم من أقسام الكلام بخلاف (إن) المكسورة، فإنها تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد: تقوية الثابت لا تغيير المعنى»[19].

إن نظام الجملة العربية يسمح بالتقديم والتأخير في مواضع معينة وهو إنما يتم وفق أسس معهودة وشروط معروفة يؤدي الخروج عنها إلى إخلال في التركيب لذلك ميز"الرضي" في ترتيب أجزاء الكلم داخل النظم بين أمرين أساسيين هما:

-التقديم والتأخير.

-الاضطراب في الترتيب.

-فالأول: مقياس دلالي القصد منه الحصول على معنى جديد.

-والثاني: دليل على تعقيد الكلام والخروج عما للعربية من نظام.

وفي بيان حديثه عن (**لام الابتداء**) والتي في أصلها تأتي في بداية الكلام ولكن هناك حالات تتأخر فيها وله كلام طويل في ذلك يقول مثلا: «اعلم أن هذه اللام:(لام الابتداء)

المذكورة في جواب القسم وكان حقها أن تدخل في أول الكلام ولكن لما معناها هو معنى (إن) سواء، أعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخّروا اللام وصدروا (إن) لكونها عاملة والعامل حَرِيّ بالتقديم على معموله»[20].

ثم يضيف: «أنها لما سقطت عنه مرتبتها وهي صدر الكلام، أعني: المبتدأ أو الخبر المقدم أو معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو: " لزيد قائم، ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل"»[21].

ويضيف في كلامه عن عمل المصدر فيشير إلى نظام الكلم وبنيته يقول: «وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمي تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا أو تقتضي وجوب ذكر أحد لوازمه الأخر، من الزمان المعين، كـ(اليوم والليلة والصبح والظهر والسماء) ونحو ذلك أو المكان أو ما وقع عليه...»[22].

وفي حديثه عن نظام الجملة يقول: «وعلى الجملة كل ما كان عن المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول، وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسم فاعله»[23]، وهنا يقصد الفعل المبني للمجهول.

ويقول كذلك: «وإنما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به أعني المبني للفاعل والمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما محل الحدث، فإن الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره من سائر اللوازم»[24].

وفي كلامه عن أهمية تقدم الفاعل عن المفعول به يقول: «ولهذا كان المبني للفاعل أكثر استعمالا من المبني للمفعول، فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم.من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو:"ضرب زيد عمرا يوم الجمعة أمامك بالسوط"، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها، ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو:"ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان"»[25].

ويتحدث عند فائدة (تقدم المنصوب وهو المفعول به عن الفاعل للتوسع في الكلام) يقول: «إن تقديم المفعول على الفاعل وحده أو على الفعل يفيده كونه أهم ليس شيء بل

المرفوع أهم على كل حال، ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده: التوسع في الكلام فقط»[26].

ويشير في موضع آخر عن(فائدة تقدم المنصوب على الفعل والفاعل معا) إذ الفائدة منها: تخصيص المفعول بالفعل يقول: « وفائدة تقديمه على الفعل إما:**تخصيص** المفعول بالفاعل من بين مايمكن تعلقه به كقوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴿٦٦﴾﴾(الزمر : من الآية 66) أي: من دون الأصنام أو كون تعلق الفعل به أولى منه بسائر ما تعلق به نحو:"زيد ضربت وعمرا وبكرا"»[27]، ثم يفسر لنا أهمية رتبة الفاعل بالنسبة للفعل أنيليه أي: في الأصل فهما وجهان لشيء واحد يقول: « فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهم، صار كجزء الفعل اتصل به أو انفصل»[28].

ويؤكد كلامه في رتبه الفاعل وهو ما يسميه بالمرفوع أي: بعد الفعل كما أشرنا سابقا يقول: «وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه كما مرّ، والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه، وكانحق الفعل: ألا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلا فيه لأنه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر، لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا»[29]، ثم يعتبر سبب طلب الفعل للفاعل والمفعول به لأنه أصلي وضعي وأما طلب غير الفعل للفاعل والمفعول به كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما فهو فرعي غير أصلي أي: عقلي يقول: «وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعي، وطلبه للمنصوب تابع للوضعي، كما بينا، وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي»[30].

وفي حديثه عن عمل (اسم الفاعل) ورتبته يقول: «اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل، لأن طلبهما بهما، والعمل فيهما على خلاف وضعهما على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر إما قائما بها كما في اسم الفاعل أو وقعا عليها كما في اسم المفعول»[31].

وفي موضع آخر يقول:«و إنما نسب العمل إلى ما تقوم به المقتضي لا إلى المقتضى فقيل: الرافع هو الفعل ولم نقل هو الفاعلية، لكون المقتضي أمرا خفيا معنويا، وما تقوم به المقتضي أمرا ظاهريا جليا في الأغلب»[32].

وفي سياق حديثه عن فائدة تقدم اللقب عن الاسم يقول: «فإن قلت: فلم لم يقدموا اللقب مضافا إلى الاسم أو غير مضاف؟ قلت قد تقدم أن المقصود ذكرهما معا، ولو قدم اللقب لأغنى عن الاسم إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف تمدح به الذات أو تذم ، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم»[33].

وفي جميع ما قلنا يرى (الرضي) أن تقديم الفعل أولى وأحسن .

هكذا يعالج (الرضي) هذه الصورة من التحويل الموضعي في أساليب الكلام، والذي ينتج عنه تغيير وظيفي في أجزاء التركيب النحوي، وتباين دلالي يحقق أغراضا معينة.

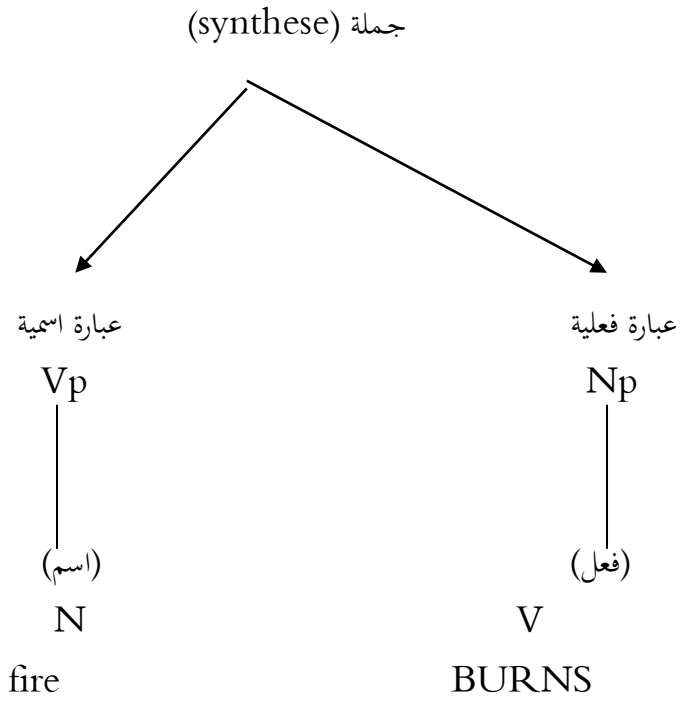
3- عناصر التحويل:

1-3 الزيـادة (Insertion):

«هي عملية تركيبية أساسية ضمن النحو التحويلي إذ يقدم فيها عنصر تركيبي ضمن السلسلة الجملية»[34]، فالزيادة بوصفها عنصراً من عناصر التحويل تكون واقعة على الجملة النواة (الأصلية)، يتم تحديد وظيفة الوحدات اللغوية داخل التركيب‹‹من خلال العلاقة الناشئة بين تلك الوحدات››[35].

وتأتي الزيادة لتكسب التركيب أشكالا جديدة، وتضفي عليه دلالة إضافية والزيادة تدخل ضمن المنهج التحويلي الذي يغير الجمل المولدة من المكون الأساسي من حالة إلى أخرى بزيادة أدوات وصيغ ، فهي تعد ‹‹ وسيلة مثالية للتعبيرعن معان جديدة ››[36].

وتتم الزيادة بعد تحليل التركيب إلى مكوناته المباشرة، ويساعد هذا التحليل على وصف بنوي دقيق يسهل على الباحث إجراء عملية التحويلففي اللغة الإنجليزية على سبيل المثال الجملة (نار تشتعل –Burns Fire)[37]إلى مكوناتها المباشرة:



وتكون الزيادة في إطار هذا التحليل قبل المكونات المباشرة أو بعدها في نحو: إضافة أداة التعريف (the) قبل (fire والفعل المساعدة (is قبل(burns وزيادة اللاحقة(ING)لتحويله من الحالة الفعلية إلى الحالة الاسمية.

وتكون الصورة النهائية للجملة بعد الزيادات:

The Fire is Burning (النار مشتعلة)

إذا وسعت الزيادة من نطاق الجملة، وترتب على ذلك إضفاء دلالة جديدة عليها يقول (الرضي) في فائدة زيادة الحروف مثلا ردا على من قال أن لا دور لها داخل الجملة مبينا فائدتها: ‹‹ولا يجوز خلوها منه الفوائد اللفظية والمعنوية معا، وإلا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري تعالى أنبيائه و أئمته عليهم السلام››[38].

ثم يضيف على أنها سميت زوائد لا يعني دون فائدة ولكن الفائدة أعم يقول: ‹‹وإنما سميت هذه الحروف زوائد، لا لأنها لا تقع إلا زائدة بل وقوعها غير زائدة أكثر وسميت أيضا: حروف الصلة لأنها يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك››[39].

ويفسر زيادة (إن) مع (ما) لتأكيد النفي: ‹‹أما (إن) فتزاد مع (ما) النافية كثيرا لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل نحو:

وما إن طبنا جبن ولكن *** منايانا ودولة آخرينا

ونحو قوله:

ما إن جزعت ولا هلعت *** و لا يرد بكاي زندا››[40].

ثم يعجب(الرضي)من عدم رؤية تأثيرها المعنوي على الجملة ولكن يرون تأثيرها اللفظي فقط يقول: ‹‹ والعجب أنهم لا يرون تأثير الحروف معنويا، كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال في (لا) هذه، وفي (من) الاستغراقية: مانعا من كون الحروف زائدة ويرون تأثيره لفظيا ككونها كافة : مانعا من زيادتها››[41]،وفي حديثه عنه فائدة زيادة (من) الاستغراقية وهي لتأكيد ما استفيد من النكرة يقول: ‹‹ والدليل على زيادة (من) الاستغراقية: دخولها على ما لا توصل الفعل إليه، أعني الفاعل في نحو: "ما جاء ني من أحد"››[42]، ثم يقول: «وفائدة (من) الاستغراقية: ما ذكرنا في باب (لا) التبرئة، أعني التنصيص على كونه النكرة مستغرقة للجنس، إذا لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا أن يكون معنى: "ما جاءني رجل: ما جاء ني رجل واحد "بل: جاءني رجلان أو أكثر، فهي إذن، لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق»[43].

وفي كلامه عن مجيء (أن) للدلالة على التفسير وهي تأتي بمعنى (أي) يقول:« وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾﴾(الصافات : من الآية 104)، فقوله: يا إبراهيم: تفسير لمفعول ناديناه، المقدر أي: ناديناه بشيء، وبلفظ هو قولنا:"يا إبراهيم"»[44]، وفي كلامه عن إضافة حروف التعدية يتحدث عن التعدية بحرف الجر يقول: « واعلم أنه قيل في بعض الأفعال إنه متعد بنفسه مرة، ومرة إنه

لازم،متعد بحرف الجر وذلك إذا تساوى الاستعمالان وكل واحد منهما غالبا نحو:نصحتك، ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك»[45].

وفي موضع حديثه عن زيادة الحروف ووظيفتها في التعدية وكذا تغيير رتبه الفاعل أو المفعول به إذا كان متعديا لفاعل واحد يقول: «وأما الهمزة والتضعيف المعديين فلا بد فيهما من معنى التغيير»[46]، ثم يقول: «إذا دخل الهمزة أو التضعيف على الفعل فإن كان لازما صار متعديا إلى مفعول واحد وإن كان متعديا إلى واحد تعدى إلى اثنين نحو :"أحفرته النهر"»[47].

ثم يتكلم عن تغيير الرتبة فيقول: «والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة أو التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما، وذلك لأنه معناهما تصيير الفاعل مباشرة للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لأصل الفعل فلذا تقول: "أحفرت نهره زيدا"»[48].

وله حديث طويل في الجملة الموصولة بإضافة الاسم الموصول وكذا ضميرا راجعا إلى الجملة الموصولة فائدته (الإخبار) يقول: ‹‹معنى قولهم: أخبر عن(أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية (ب) الموصول أي: صغ من هذه الجملة جملة أخرى اسمية، وأخبر في الثانية ب(أ) أي: ذات متصفة بما اتصف به (أ) في الأولى معبرا عن تلك الذات بـ(ب) الموصول ولا تغير الأولى عن وضعها إلا بقدر ما يفيد هذا الإخبار المذكور فلا بد إذن أن تجعل في الثانية (ب) مبتدأ مصدر لأن المسؤول منك أن تخبر عن تلك الذات، أي: (ب) والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصدر، ولابد أنه تجعل مكان (أ) ضميرا راجعا إلى (ب) لأن المسؤول أن تصف (ب) بالوصف الذي كان لـ (أ) بلا تغيير شيء من الجملة الأولى»[49].

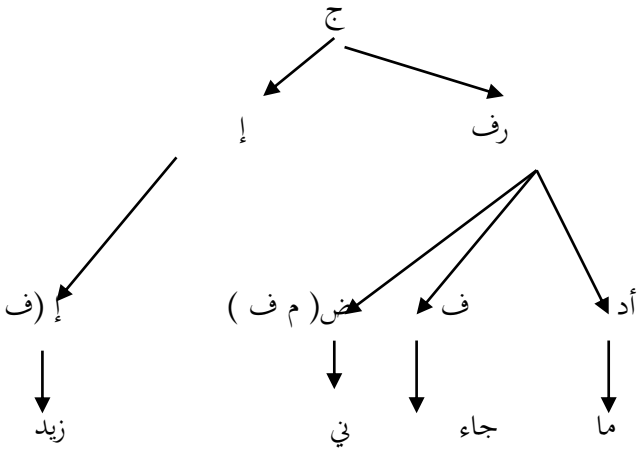
ثم يعطي مثالا عن كلامه السابق والذي لم نذكر إلا جزء منه يقول: ‹‹ ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليدربه أو ليجربه: أخبر عن "زيدا" من قولك:"ضربت زيدا بالذي: فالمعنى: اجعل الذي مبتدأ خبره زيد، واجعل تلك الجملة الأولى، وهي "ضربت زيدا" صلة للذي، بلا تغيير شيء منها إلا أن تجعل مكان‹‹زيدا››ضميرا عائدا إلى (الذي) فتقول: "الذي ضربته: زيدا"»[50].

ويفسر الفرق بين الجملة الأولى والجملة الثانية بعد زيادة الاسم الموصول والضمير العائد لتدخل في مضمون الخطاب والإفهام والاتصال يقول: ‹‹فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت: "ضربت زيدا" فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروبا في الدنيا، وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك لكنه لا يعرف أنه زيد، و أما قولك: "الذي ضربته زيدا" فلا تخاطب به إلا على الوجه الثاني، أي تخاطب به من يعرف أن لك مضروبا لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ، ولكن لا يعرف أنه زيد، إذ لو عرف ذلك لوقع الإخبار عنه بأنه زيد: ضائعا، فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الأولى››[51].

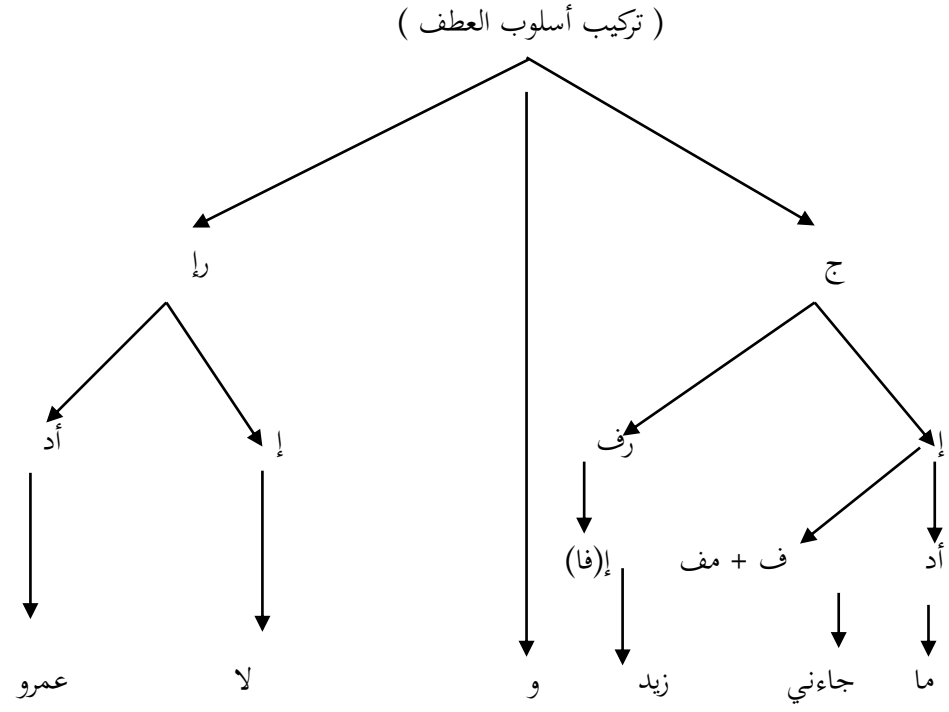
وعند (الرضي) إشارات إلى الأثر الذي تتركه زيادة(حروف العطف) في دلالة التركيب وإجراء عملية التحويل عن طريق العطف وهي ‹‹ من أكثر العمليات المثمرة في صياغة الجمل الجديدة››[52].

وقد أشار (الرضي) في هذا المجال في حديثه عن العطف بـ(الواو) يقول متسائلا عن فائدة العطف أولا: ‹‹فإن قلت: لو لم تجيء بـ (الواو) في عطف الجملة لعلم أيضا حصول مضموني الجملتين فما فائدتهما؟››[53]، ثم يجيب: «قلنا: بلى، ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا: أنه يكون الأول غلطا ويحتمل حصول أحد الأمرين فبالواو صار نصا في حصول الأمرين معا، ففائدة الواو في مثله كفائدة (لا) في مثل قولك:"ما جاءني زيد ولا عمرو" كما يجيء، فكأنه زائد يفيد النص»[54].

ثم يشير في موضع آخر عن دخول النفي للجملة المعطوفة ومتى يستحسن يقول: «والأكثر على ألا يعطف على المنفي بالواو، إلا وبعد الواو (لا) نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو" وذلك لأن الواو وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب»[55]، وحتى لا يلتبس مع واو المعية يقول: ‹‹خيف أن يكون مراد المتكلم: "جاءني زيد مع عمرو" »[56]، ولهذا جيء بـ (لا) لدفع الالتباس أي: أضيف بعد النفي دفعا للتوهم كما أشار،ووضع مما تقدم أن التحويل عن طريق زيادة حرف العطف يتبعه توسيع في نطاق التركيب بزيادة وحدات نحوية جديدة، فالمكونات المباشرة لـ: (ما جاء ني زيد) قبل إجراء التحويل هي:



وبإجراء عملية التحويل على هذه الجملة من خلال زيادة حرف العطف (الواو) يتغير شكل الجملة ويكون على هذا النحو:



يقول (الرضي) مؤكدا ما أشرنا إليه: « ومما يشبه أن يكون قياسا، كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب: نعم ونعمة عين، أي: وأنعم عينك إنعاما»[57].

وأشار(الرضي) إلى التحويل بزيادة أسلوب مكمل إذ يتخذ من جملة معينة نواة لإضافات جديدة تقدم تفسيرا لقابلية المتكلم على توليد جمل جديدة تتفق والأصول المعروفة لنظام الجملة العربية وتتصل هذه الزيادات بأداء وظائف جديدة تخضع بما تفرضه العلاقات القائمة بين أجزاء الجملة من أحكام ومن ذلك زيادة (اللام) وكذا (ما) بين الجملة القسم والشرط يقول: «إذا تقدم القسم أول الكلام ظاهرا أو مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت (إن) أو (لو) أو (لولا) أو أسماء الشرط فالأكثر والأولى اعتبار القسم دونه الشرط، فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه، أما في (إن) فكقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لاَ يَنصُرُونَهُمْ ﴿١٢﴾﴾(الحشر : من الآية:12)، وأما في (لو): فكقوله تعالى:﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُواْ وَٱتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴿١٠٣﴾﴾(البقرة من الآية 103:)»[58].

ثم يعطي مثالا آخر على ذلك يقول: «وتقول:"والله أن لو جئتني لجئتك" واللام جواب القسم لا جواب لو»[59]،ويزيد كذلك: «وكذا تقول: "والله لو جئتني ما جئتك" ولا تقول:"لما جئتك" ولو كان الجواب لـ "لو" لجاز ذلك»[60].

ويظهر مما عرضه علينا من تحويل بين أسلوبين("أ" الشرط و"أ" القسم) أنه عالج القاعدة التحويلية للزيادة بأسلوب متميز تظهر فيه خصائص منهجية الوصفي والتحويلي.

وفي حديثه عن إضافة الضمير أو اسم الإشارة لغرض التوكيد يقول: «وأما توكيده بالضمير، واسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذا ليسا بصريحين في المصدرية نحو:"زيد أحسبه أو أحسب ذاك قائم"»[61].

وفي سياق كلامه عن دخول (قد) مع (اللام) لإفادة التوكيد يقول:« وأما قوله:

ولقد عملت لتأتين منيتي *** إن المنايا لا تطيش سهاما

فإنما أجرى(لقد عملت)مجرى القسم، لتأكيده للكلام لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد، مع قد (المؤكدة) وفي (علمت) معنى التحقيق فصار كقوله:

إني لأمنحك الصدود وإنني *** قسما إليك مع الصدود لأميل

وقد يجري نحو: "علم الله" مجرى القسم، فيجاب بجوابه، فتجيء بعد (إن المكسورة نحو: "علم الله إنك قائم" أي: والله...»[62].

ومن أوجه الزيادة :

أ- **النفي**(Negation (Negative: هو وجه من أوجه الزيادة عند التحويليين كما يعد« إجراء أو بناء في التحليل النحوي و الدلالي، يعبر عن نقض جزء أو كل معنى الجملة»[63]، وبما أن (تشومسكي) قد جعل من اللغة الإنجليزية ميدانا لتطبيق نظريته.

ففي النحو الإنجليزي تستخدم الأداة(Not , n't) للتعبير عن النفي، وذلك بإضافة هذه الأداة إلى الجملة المثبتة و تحويلها إلى منفية.

والنفي عند (الرضي) غالبا ما يستعمل عدم حصول الأمر المتوقع يقول: «أحدها: أن فيها معنى التوقع كقد إيجاب الماضي، فهي تستعمل في الأغلب في نفي الأمر المتوقع كما يخبر بقد، في الأغلب عن حصول الأمر المتوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمر، "قد ركب الأمير أو: "لما يركب" وقد استعمل في غير المتوقع أيضا نحو: " لذم و لما ينفعه الندم"»[64].

ثم يفسر علاقة النفي بالمتكلم ويعطي مثالا بـ(لما) التي تخرج إلى الاستغراق أحيانا يقول: «واختصت "لما" أيضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم نحو: ندم ولما ينفعه الندم"، فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله: تختص بالاستغراق»[65].

وفي حديث عن النفي الذي هو عكس الثبوت يقول: «فيصح أن يثبت هذا المؤكد نحو قولك:"تحقق أنك قائم"، وأن ينفى نحو قولك لم يثبت "أن زيدا قائم"»[66]،ويضيف: «أو بحرف نفي نحو:"علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم وما قام، وما يقوم»[67].

ب-**الاستفهام**(Interrogative) **أو**(**السؤال**question):السؤال أو الاستفهام«مصطلح يستخدم في تصنيف وظائف الجملة ويستخدم للحصول على معلومات أو

إجابة (استجابة) ويعرف مرة على أساسي تركيبي (نحوي) ومرة على أساس دلالي أو على أساس علم اللغة الاجتماعية»[68]، وقد عد التحويليون الاستفهام عنصرا من عناصر التحويل وبه يتم نقل الجملة من حالتها التوليدية إلى جملة تحويلية استفهامية، وقد ذكر(تشومسكي) أسلوب الاستفهام وذلك عندما تحدث عن بعض التحويلات في اللغة الانجليزية[69].

والاستفهام عند (الرضي) يتم بإدخال أحد حروف الاستفهام على الجملة النواة التوليدية ونجد ذلك مثلا في قوله: «يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية»[70]. ويقول: « لهما صدر الكلام، لما مر في باب إن»[71]، ويعني بقوله: أنها تغير معنى الكلام بزيادتها فيه مثلها مثل دخول "إن" في بداية الكلام.

ج- التعريف(Definition): وجه آخر من أوجه الزيادة وبه يتم تحويل الجملة من النكرة إلى المعرفة وذلك بإدخال أداة التعريف (أل) كما جاء في قوله: «أعني حرف التعريف هو اللام، وحدها والهمزة للوصل»[72].

فالرضي في تعبيره عن حرف التعريف، مرة يعبر عنها باللام ومرة بالألف واللام كما أشار إلى (لام العهد) أو العهدية وهي التي تدخل على النكرة« فتفيدها درجة من التعريف تجعل مدلولها فردا معينا بعد أن كان مبهما شائعا»[73].

وعرفها (الرضي) بما يلي: «ولام العهد: التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أي: لقيه وأدركه، يقال: عهدت فلانا أي: أدركته، وعهده إما يجري ذكره مقدما كما في قوله تعالى:﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴿١٦﴾﴾(المزمل : من الآيتان :15، 16)، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك: "خرج الأمير أو القاضي"، إذا لم يكن في البلد إلا قاض واحد مشهور أو أمير واحد»[74].

كما أشار(الرضي) إلى (لام التعريف) التي تفيد الجنسية والتي تفيد الاستغراق في قوله: «فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان علامة الوحدة كالضربة أو مع علامة التثنية والجمع كالضربتين والعلماء أو تجرد عن جميع تلك

العلامات كالضرب والماء»[75]، وأشار إلى التنوين في قوله: «إن التنوين في كل اسم متمكن غير علم، يفيد التمكن»[76]

وهذا ما يقابله في الإنجليزية(A . An)، وله حديث طويل عن حروف الزيادة التي تحول الاسم من النكرة إلى المعرفة.

د- زيادة الفعل للدلالة على الماضي: أشار التحويليون إلى وجود بعض الزيادات في اللغة الإنجليزية تقوم بنقل دلالة الجملة من زمن معين إلى زمن آخر، ومن هذه الزيادات إقحام الفعل المساعد(Did)بين الفاعل والفعل الأصلي في الجملة أو إقحام، ما يسمى بالزيادة المعجمية وهي (ed) إلى نهاية الفعل الأصلي، إذًا الفعل المساعد(did) ينقل الجملة ثم يؤدي وظيفة معنوية وهي التوكيد وهذا ما أشار إليه التحويليون لأننا نستعين بزيادة معينة للوصول إلى المعنى المراد إطلاقه.

وقد تطرق (الرضي) إلى هذا النوع من الزيادة أي: الزيادة للحصول على الزمن الماضي مع معنى آخر في إطار حديثه عن (كان وأخواتها) حيث قال في ذلك: «إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما،بل المرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب أي:لا تصير مع المرفوع كلاما تاما و مثله ما بعده»[77].

ثم قال: «ف (كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان المطلق تقييده في (كان) لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق أي: الكون وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق، عقلية»[78].

ثم يقول: «إذ معنى جميعها ناقصة: كان بعد أن لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد أن لم يكن، وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لأنه الراجع والمنتقل»[79].

ثم قال: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر أنها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة»[80].

فكثير من أقواله تدل على أن الزيادة لها فائدة التحويل من حالة إلى حالة فمثلا قوله: كان بعد ما لم يكن تدل على التحول من حالة إلى حالة أي: قبل دخول كان وبعدها.

ونخلص أن (الرضي)قد أدرك معنى زيادة كان وأخواتها على الجملة وما تتركه من أثر معنوي نحوي وله حديث طويل كذلك في كان و أخواتها.

هـ-التعجب(Exclamation): التعجب نوع من أنواع الزيادة التي ذكرها التحويليون و به (التعجب) يتم تحويل الجملة من جملة توليدية بسيطة إلى تحويلية تعجبية، وذلك بإدخال عنصر يفيد التعجب قال (الرضي): «أي فعل وُضع لإنشاء التعجب»[81]، ثم يعرف التعجب ويربطه بالحالة النفسية للإنسان المتعجب بقوله: «واعلم أن التعجب: انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه ولهذا قيل: "إذا ظهر السبب بطل العجب"»[82]، ويفسر طريقة صياغة التعجب ويربطه بصيغتي: (ما أفعله أو أفعل به)، ويحدد زمان فعل التعجب بالماضي المستمر بقوله: «ولا يتعجب إلا مما حصل في الماضي، واستمر حتى يستحق أن يتعجب منه»[83].

ويقسم التعجب إلى قسمين ← فعل التعجب
← المتعجب منه

يقول: «و لولا انفتاح أفعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده»[84].

فالرضي أشار إلى أنه لا يمكن فهم التعجب إلا من خلال دخول (ما) والفعل بعدها يقول: «وقياس التعجب من المبني للمفعول أن يكون الفعل المبني له صلة لـ(ما) المصدرية القائمة مقام المتعجب منه بعد: "ما أشدّ، وأشدِدْ" ونحوهما نحو: "ما أشد ما ضرب، وأشدد بما سجن، ويبنى أيضا من باب أفعل إفعالا قياسا عند سيبويه، سماعا عند غيره نحو:"ما أعطاه للمعروف و ما أبغضني له"»[85].

فالتعجب أسلوب من أساليب العربية، فما والفعل الماضي ومعمولاه كلها تؤدي معنى التعجب، فالأداة (ما) مرتبطة بما بعدها وهي لا تؤدي أي معنى بمعزل عن التركيب[86].

و-التوكيد: وجه آخر من أوجه الزيادة وبه يتم تحويل الجملة من جملة مولدة غير مؤكدة إلى جملة تحويلية مؤكدة والتوكيد يغير تركيب الجملة لعطاء الجملة الناتجة، فالتوكيد عند

التحويليين عنصر من عناصر الزيادة، وإنما يكون ذلك بإقحام المؤكد في الجملة التوليدية، وتحويلها إلى جملة مؤكدة.

وقد ورد مصطلح التوكيد عند(الرضي) ويوضحه بقوله: «يقرر التقرير ههنا: أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع و يكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا»[87].

وقد فسر (الرضي) الأغراض التي وضع لها التأكيد من ثلاثة مواقف هي:

1-« أحدهما: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه»[88]

2-« وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط»[89]

3-« والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا»[90].

وتظهر الزيادة لفائدة التوكيد عند (الرضي) إما في التوكيد اللفظي أي: التكرار سواء للاسم أو الفعل أو التوكيد المعنوي يقول: «فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه أو ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو: "ضرب زيد زيد" أو:" ضرب ضرب زيد" ولا ينجح هنا التكرير المعنوي لأنك لو قلت: "ضرب زيد نفسه" فربما ظن بك السامع أنك أردت: "ضرب عمرو فقلت نفسه"»[91].

وقد يكون التكرار على مستوي الحرف أو الجملة للتوكيد كما يقول (الرضي): «وذلك إما في الحرف نحو: "إن إن زيدا قائم" ، أو في الجملة نحو: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْراً﴿٦﴾﴾(الانشراح : من الآيتين : 6/5) »[92].

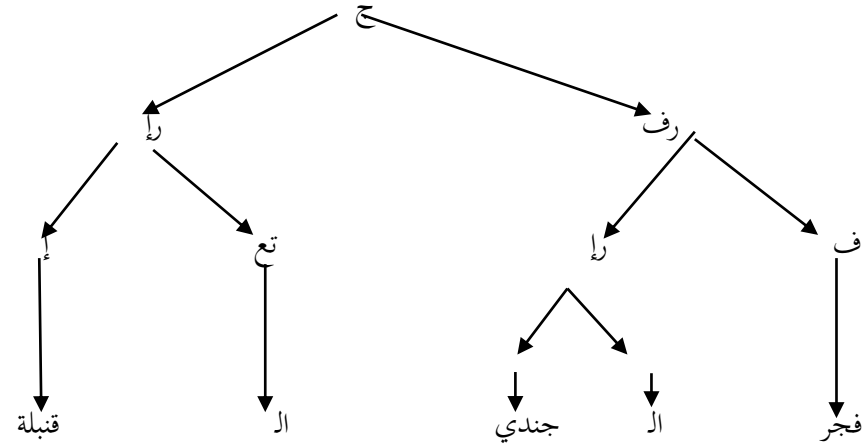
وفي دلالة على نوعي التأكيد يقول: «فيجب إذن إما تكرير لفظ المنسوب إليه نحو: "ضرب زيد زيد" أي ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما»[93].

ونخلص من هذا إلى أن مفهوم التوكيد عند التحويليين هو نفسه عند (الرضي)، ولعل الفرق أن التوكيد في قواعد العربية أوسع، وقد ذكرنا القليل مما ذكره (الرضي) في حديثه عن التوكيد وهناك أنواع أخرى ذكرها(الرضي) تفيد التوكيد منها (النون) و(اللام) و(إن) وغيرهم لا يسعنا بحثنا في التفصيل لذلك.

وقد عالج (الرضي) عنصر الزيادة، بأسلوب علمي متميز ودقيق وهذا يدل على أن (الرضي) كان مدركا بأن التراكيب النحوية لها القابلية على استيعاب زيادات جديدة.

2-2 **الحـذف**(Délétion): يلجأ متكلم اللغة في حديثه اليومي إلى أسلوب الحذف قصد الإيجاز والتخلص من التكرار، وذلك بإلغاء أحد أجزاء الجملة [94]، ويشترط في الحذف أن لا يكون مخلا بنظام الجملة فيشترك أثرا ذا بال في دلالتها أو ذلك أن الحذف يعني أداء الجملة من المعنى ما تؤديه قبل الحذف «أولى وآنس من النطق به»[95].

ويعد هذا التغيير في بنية التركيب قاعدة يتخذها المنهاج التحويلي لإجراء عملية التحويل على البني العميقة للجمل، ومن ذلك (التحويل الذي يجرى على جملة المبني للمعلوم إلى المبنى للمجهول بحذف الفاعل وتغيير موقِعيْ الفاعل والمفعول به)[96]، في نحو: (فجر الجندي القنبلة) فإن بنية الجملة تتألف من المكونات المباشرة الآتية:



وبعد تحويل الجملة إلى المبني للمجهول تتغير بنية الجملة إلى (فُجِّرت القنبلة) ويكون شكل الجملة على هذا النحو:

فعل + تاء التأنيث + Ø . + أل + نائب الفاعل

فجر + ت + أل + قنبلة

ويشير الرمز (Ø) إلى موضع (الفاعل) في البنية العميقة، والذي طرأ عليه تغيير بالحذف في البنية السطحية والتغييرات الشكلية الأخرى التي فرضتها العلاقات الجديدة الناشئة عن التحويل، هي إلحاق (تاء التأنيث) بالفعل (فجر) ليتطابق مع نائب الفاعل (القنبلة) وتغيير بنية الفعل (فجر) إلى (فجر)، والعلامة الصوتية للمفعول به في البنية العميقة (القنبلة) من الفتحة إلى الضمة، والعلامات الصوتية من الخصائص التي تنفردبها اللغة العربية عن سواها من اللغات، وقدم (تشومسكي) نمطا آخر من التحويل الذي يجري على جملتين لتوليد جملة جديدة بعد حذف العناصر المتشابهة فيهما في نحو:[97](مشهد –الفلم– في شيكاغو) و(مشهد – المسرحية– في شيكاغو) والجملة الجديدة التي تتولد منهما هي: (مشهد الفلم والمسرحية في شيكاغو).والحذف يكاد يكون « ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية »[98]، وقد أشار علماؤنا الأوائل إلى هذه الظاهرة في اللغة وصنفوها بأنها «باب دقيق المسلك لطيف المأخذ شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر»[99].

كما أشار (الرضي)إلى الحذف في الاستفهام حين قال: «أعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الأسماء وعراقة هذه الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال:

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته*** إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وقال تعالى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴿٦٣﴾﴾(النمل :من الآية 62) »[100].

وقد أشار(الرضي) إلى الحذف الذي تكون فائدته للاتساع قال: «وأما قولهم:"سير فرسخان وِصيد يومُ كذا فمجاز قليل، وكذا: فرسخ مَسِير ويوم مصِيد"، وهو على حذف الجر للاتساع كما في نحو:"استغفرت الله ذنبا"»[101].

وفي حديثه عن "المفعول المطلق" حين يحذف الموصوف أو المضاف من الصفة يقول: «أو مع حذفه نحو:"عمل صالحا"، أي: "عملا صالحا"، ومنه "ضربت ضرب الأمير" لأنك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة لأن الأصل"ضربته ضربا مثل ضرب الأمير"»[102]، وفي سياق حديثه عن حذف العامل في (المفعول المطلق) جوازا ووجوبا لديه كلام طويل يقول مثلا:« اعلم أنه لابد في الواجب الحذف والجائز من القرينة»[103].

فيقسم الحذف إلى جائز وواجب ثم يشير إلى قوله: «"سماعا وقياسا" نصب على المصدر بفعل محذوف أي: بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا، ولا يقاس عليه، وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا»[104]، ثم يبين وجوه الحذف و يقسمها يقول:

1-«ما بين فاعله بالإضافة نحو:"كتاب الله، وصبغة الله وسنة الله ووعد الله..»[105].

2-«أو بين مفعوله بالإضافة نحو:"ضْرب الرقاب وسبحان الله، ولبيك وسعديك ، ومعاذ الله»[106].

3-«أو بين فاعله بحرف الجر نحو:"بؤسا لك" أي: شدة وسحقا لك أي: بعدا»[107].

4-«أو بين مفعوله بحرف جر نحو: "عقرا لك" أي: جرحا، و"جدعا لك، والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد، وشكرا لك، وحمدا لك وعجبا منك" فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا»[108].

وفي كلام يبين مدى حذفه ودهائه، يشرح أسباب الحذف في كل ما قلنا فيقول:«وإنما وجب حذف الفعل مع الضابط لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إما:[109] «إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد أي: الفعل في نحو: "حمدا لك، وشكرا لك وعجبا منك..»[110]، «وإما لتقدم ما يدل عليه، كما في قوله تعالى:﴿كِتَابَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴿٢٤﴾﴾(النساء: من الآية:24)،و ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ﴿١٣٨﴾﴾(البقرة : من الآية 138)و﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ﴿٦﴾﴾(الروم: من الآية : 6)»[111]، «أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو: "لبيك وسعديك ودواليك، وهذاذيك وهجاجيك"»[112].

ويشير في مواطن أخرى إلى الحذف ولكن لا يسميه حذفا وإنما يسميه إضمارا يقول: «وقد بين أيضا، بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو: "مرحبا بك وأهلا بفلان"، أي:"هذا الدعاء مختص بك"، هذا إن فسرت مرحبا بموضع الرحب أي: "أتيت موضعها رحيبا" وإن فسرته بالمصدر أي:"رحب موضعك مرحبا"أي: "رحبا" فهو من هذا

الباب»[113]، ثم يقول عن (الفعل المبني للمجهول) ويسميه (فعل ما لم يسم فاعله) يقول: «فعل مالم يسم فاعله أي: فعل المفعول الذي لم يسم فاعله، وإنما أضيف إلى المفعول، لأنه بني له»[114]. ويفسر قضية(حذف الفاعل) بقوله في ذلك: «وهو أن الفاعل يحذف في الأول»[115]. ويضيف(الرضي) طريقة صياغته وأسباب تغييره ويرجعها لرفع اللبس يقول:«وإنما غيرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل، إذ لو لم تغير، لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل»[116]،وينوّه إلى الحذف للاستثقال في الأفعال المعتلة العين يقول: «قول، وبيع استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت»[117].

ثم أشار إلى الحذف لعلمنا بالمحذوف كما جاء في الآيات وهو الله تبارك وتعالى يقول: «والأغلب في ذلك: الأدواء، ولم يستعمل فاعلها لأنه من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴿٤٤﴾﴾(هود : من الآية 44)»[118].

وفي حديثه عن (المنادى) أشار إلى حذفه وجوبا لكثرة الاستعمال يقول: «وأصله عنده "يا أدعو زيدا" فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته»[119].

ثم يقول: «وليس ببعيد لأنه يمال إمالة الفعل فلا يكون، إذن من هذا الباب أي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف»[120]، إذ أصل الكلام: "يا أدعو زيدا"...

ونخلص مما تم عرضه أن (الرضي) ومن خلال عرضنا لما يسمى المنهج الوصفي وقواعد التحويل Transformation Grammar، قد أعطى للبنية الداخلية للجملة العربية (التركيب) عناية كبيرة أو أولاها اهتماما فأمدها بالتحليل والتفسير والتعليل، كما أنه أدرك وميز العلاقة بين ما أسماه التحويليون بـ (البنية العميقة Deep Structure) وعناصر التحويل (من زيادة وحذف وتقديم وتأخير) أي البنية السطحية (Surface Structure) و(الرضي) معروف بمزجه بين الدلالة والنحو بطريقة دقيقة وعلمية، يمكن أن نجعل منها مقاربة لسانية حديثة والاستفادة منها.

وقد أعان هذا النوع من التحويل في رسم قاعدة لغوية عريضة تكشف عدد الطاقة التعبيرية لبنية التراكيب النحوية من خلال قابليتها على استيعاب إضافات جديدة وبهذا فإنه يعتبر من السباقين في شروحاتهم ممن عالج منطلقات نظرية التحويل والتفريغ التي جاء بها تشومسكي وأتباعه....

ويمكن تسجيل أهم النتائج الآتية من خلال قواعد التحويل في *شرح الكافية* لرضيّ الدين الاستراباذي:

1. **وعي الرضي بأثر الرتبة في المعنى**. عدّ الرضي نظم الكلمات أساس النحو، ورأى أن لكل عنصر في التركيب مرتبة تؤشر على وظيفته. وهذا قريب مما سمّاه الدرس الحديث «التحويل الموضعي»، إذ يُحدث تغيير الترتيب تغييراً في المعنى والوظيفة.
2. **غائية التقديم والتأخير**. ربط الرضي التقديم والتأخير بأغراض دلالية محددة، منها العناية والاهتمام، والتخصيص، والتفاخر، والتوسع في الكلام، وأمن اللبس. وميّز بين التقديم المقصود الذي يولّد معنى جديداً، والاضطراب في الترتيب الذي يخلّ بنظام العربية ويعقّد الكلام.
3. **ملامح التحليل إلى المكونات المباشرة**. ظهر في تحليله للجملة تمييز بين مكوناتها الأساسية والعلاقات التي تربط بينها (الإسناد، والتخصيص، والرتبة، والمطابقة)، وهو ما أتاح تمثيله بالمخطط الشجري على طريقة المنهج الوصفي الحديث.
4. **تعدد أوجه الزيادة ودلالاتها**. عالج الرضي زيادة الحروف والأدوات في النفي والاستفهام والتعريف والتعجب والتوكيد والعطف والتعدية، وذكر لها فوائد لفظية ومعنوية معاً، ورفض عدّها عبثاً في كلام الفصحاء. وهذا يلتقي مع قول التحويليين إن الزيادة تغيّر الجملة النواة وتكسبها دلالة إضافية.
5. **بين الحذف والإضمار**. عدّ الرضي الحذف وسيلة للإيجاز والاتساع ودفع اللبس والتخفيف، وقسمه إلى جائز وواجب، واشترط فيه القرينة. وفي حديثه عن حذف

الفاعل وبناء الفعل للمفعول ما يوازي التحويل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول عند التحويليين.

6. **إدراك العلاقة بين الأصل والفرع**. يفهم من كلامه على الأصل والعدول عنه أنه ميّز بين الصورة الأولى للتركيب وما يطرأ عليها من تغيير، وهو ما يقابل في النظرية الحديثة التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية.
7. **حدود المقارنة**. تبقى هذه المقاربة مقارنة بين نظامين مختلفين في المنطلقات الفلسفية والمنهجية؛ فالرضي لم يضع نظرية تحويلية بالمعنى التشومسكي. غير أن إجراءاته وتعليلاته تكشف عن حس لغوي متقدم بقابلية التراكيب للتحول وفق قواعد وضوابط، مما يجعله من السابقين إلى بعض أسس هذا التفكير.

ومن التوصيات التي تخرج بها هذه الدراسة:

- مواصلة قراءة التراث النحوي بأدوات اللسانيات الحديثة مع الحفاظ على خصوصية العربية وعدم إسقاط المقولات الحديثة قسراً.
- دراسة باقي أبواب شرح *الكافية* (كالتوكيد بالنون واللام، وأحكام العطف والتعدية) دراسة تفصيلية في ضوء النحو التحويلي.
- توسيع المقارنة لتشمل نحاة آخرين، كسيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني، لتتبع تطور فكرة التحويل في النحو العربي.

وفي الختام، نرجو أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت في إبراز قيمة التراث اللغوي العربي وقدرته على محاورة النظريات الحديثة، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

4–الهوامش

*** المؤلف المرسل.**

[1]– جورج مونان: **تاريخ علم اللغة**، ص174.

[2]– إبراهيم أنيس: **من أسرار اللغة**، ص295.

[3]–**Language** p109

[4]-عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص44.

[5]- إبراهيم أنيس: **من أسرار اللغة**، ص295.

[6]. محمد الحناش : **البنيوية في اللسانيات** ، ط1 ، دار الرشاد الحديثة ،الدر البيضاء ، المغرب ، (1401هـ 1980م)

ص226 .

[7]-**Discovring Grammar** p5

[8]. عبد القادر حسين : **أثر النحاة في البحث البلاغي** ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ،القاهرة ،1976م ،ص80 .

و مصطفى ناصف : **نظرية المعنى في النقد الأدبي** ، دار القلم ، مصر، 1965م، ص13.

[9]-**Introduction to Reading On Language p** 41.

[10]-**الرضي: شرح كافية ابن الحاجب**،ج1، ص260 .

[11]- المصدر نفسه،ج1، ص261.

[12]- المصدر السابق ، ج1 ، ص38.

[13]- المصدر نفسه، ج2، ص337.

[14]- المصدر نفسه، ج1، ص339 .

[15]-المصدر السابق، ج1، ص339 .

[16]- علي الجارم: **الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،العدد7 ،1953م

ص347.

[17]- الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**،ج1، ص67 .

[18]- المصدر نفسه، ج4، ص336 .

[19]- المصدر نفسه،ج4، ص336 .

[20]- المصدر السابق، ج4، ص357 .

[21]- المصدر نفسه ج4، ص357.

[22]- نفسه ج 3، ص403 .

[23]- نفسه ج3، ص403 .

[24]- نفسه، ج3، ص403.

[25]- المصدر نفسه،ج3، ص403.

[26]- المصدر السابق، ج3، ص403.

[27]- نفسه، ج3 ، ص404 .

[28]- نفسه، ج3 ، ص404 .

[29]- نفسه، ج3، ص404.

[30]- المصدر نفسه، ج3، ص404.

[31]- المصدر السابق، ج3 ، ص416.

[32]- نفسه ،ج2 ، ص204.

[33]- نفسه،ج2، ص240 .

[34]-**A Dictionary of linguistics and phonetics** 4 th edition p, 1981.

[35] -**An Introduction to Descriptive linguistics**,p 109.

[36]**Introductory Reading On Language**,p41.

[37]-**op-cit**, p41.

[38]- الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**ج4، ص433.

[39]- المصدر نفسه، ج4 ، ص433.

[40]- نفسه ،ج4 ، ص433/434 .

[41]- نفسه ،ج4، ص436.

[42]- نفسه، ج4 ، ص269.

[43]-المصدر السابق ج4، ص269 .

[44]- نفسه ج4 ، ص438 .

[45]- نفسه ج4، ص136 .

[46]- نفسه ج4 ، ص139 .

[47]- نفسه ج4 ، ص140.

[48]- نفسه ج4 ، ص140.

[49]- المصدر السابق، ج4، ص30.

[50]- نفسه، ج 4، ص30 .

[51]- نفسه ، ج4 ، ص31 .

[52]- نعوم تشو مسكي: **البنى النحوية**، ترجمة مجيد الماشطة ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ،1987 ص78.

[53]-الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**،ج4، ص383 .

[54]- المصدر نفسه، ج4 ، ص383 .

[55]- نفسه، ج4 ، ص383 .

[56]- نفسه، ج4، ص383.

[57]- الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب** ، ج1، ص332 .

[58]- المصدر نفسه، ج4 ، ص456 .

[59]- نفسه ،ج4 ، ص456.

[60]-نفسه ،ج4 ، ص456 .

[61]- نفسه، ج4، ص158 .

[62]- المصدر السابق ،ج4، ص160/161 .

[63]**A Dictionary of linguistics and phonetics** p 257.

[64]-الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**،ج4، ص82.

[65]- المصدر نفسه، ج4 ،ص82 .

[66]-المصدر نفسه،ج4 ،ص31.

[67]-نفسه، ج4، ص33.

[68]-**A Dictionary of linguistic and phonetic** , p 319 .

[69]- ينظر: تشومسكي: **البنى النحوية**، ص85-96.

[70]-الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج4، ص446 .

[71]- المصدر نفسه، ج4 ،ص446.

[72]- المصدر نفسه، ج3 ،ص237 .

[73]- عباس حسن: **النحو الوافي**، ط3 ، دار المعارف مصر، ج1، (د ت) ، ص423.

[74]– الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج3، ص242 .

[75]– المصدر السابق، ج3، ص237.

[76]– نفسه، ج3 ، ص237.

[77]– نفسه، ج4 ، ص181.

[78]–المصدر نفسه ، ج4 ، ص182 .

[79]– نفسه، ج4، ص183 .

[80]–المصدر السابق، ج4 ، ص183 .

[81]– المصدر نفسه، ج4 ، ص227 .

[82]– المصدر نفسه، ج4 ص 228 .

[83]– نفسه، ج4 ، ص229.

[84]– نفسه، ج4 ، ص230.

[85]– المصدر السابق، ج4 ص230 .

[86]–تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص128/127

[87]– الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج2 ، ص356 .

[88]– المصدر نفسه، ج2، ص357 .

[89]– نفسه، ج2، ص357 .

[90]– المصدر السابق، ج2 ،ص358 .

[91]– نفسه، ج2 ، ص358 .

[92]– المصدر السابق، ج2، ص358 .

[93]– المصدر نفسه، ج2، ص358 .

[94]–**Discovering Grammar** P 113.

[95]–عبد القاهر الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص117.

[96]–**Introductory Reading On Language** P 419.

[97]– تشومسكي: **البنى النحوية** ، ص52 .

[98]– عبده الراجحي: **النحو العربي و الدرس الحديث**، ص149.

[99]– الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص112.

[100]- الرضي: **شرح كافية ابن الحاجب**، ج4، ص449.

[101]- المصدر نفسه، ج1، ص296.

[102]- المصدر نفسه ،ج1، ص299 .

[103]- نفسه،ج1، ص305 .

[104]- نفسه،ج1، ص305.

[105]- المصدر السابق، ج1 ، ص306.

[106]- المصدر نفسه، ج1، ص306.

[107]- نفسه، ج1، ص 306.

[108]- نفسه، ج1 ، ص306 .

[109]- نفسه، ج1 ص305 .

[110]- نفسه، ج1 ، ص305.

[111]-المصدر نفسه، ج1، ص306 .

[112]- المصدر نفسه ، ج1 ، ص306 .

[113]- نفسه، ج1، ص308.

[114]- المصدر السابق ، ج4، ص128.

[115]-نفسه، ج4 ، ص128 .

[116]- نفسه ج4 ، ص128 .

[117]- نفسه، ج4 ، ص128 .

[118]- المصدر نفسه، ج4، ص134 .

[119]- المصدر نفسه، ج1، ص346 .

[120]- نفسه، ج1، ص346 .